



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية التاسعة والتسعون
على المستوى الوزاري

كلمة معالي السيد/ عبد المجيد تبون

وزير السكن والعمران والمدينة ووزير التجارة
رئيس وفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة السادة الوزراء ورؤساء الوفود،
معالي السيد أحمد بن حلي نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية،
السادة رؤساء المنظمات والمؤسسات العربية،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز والسرور أن نلتقي هذا اليوم الذي نتشرف فيه بلادي بتسلم رئاسة الدورة (99) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، وكلي ثقة في أن نُكَلَّل أشغالنا بالنجاح والسير فُدماً إلى ما تصبو وتنتطلع إليه شعوبنا من رقي وازدهار، خاصةً وأن أشغالنا اليوم تأتي في سياق الإعداد للقمة العربية العادية المزمع عقدها بالمملكة الأردنية الهاشمية، حيث ينتظر من مجلسنا الموقر الإعداد الجيد للمواضيع الاقتصادية والاجتماعية التي سوف يتم إدراجها في جدول أعمال هذه القمة.

لا يفوتني في هذا المقام إلا أن أقدم بخالص الشكر للجمهورية التونسية الشقيقة ولمعالي السيد وزير الصناعة والتجارة، على ترؤسه وإدارته بنجاح لأشغال المجلس وعلى ما بذله من جهود قيّمة طيلة فترة رئاسة بلاده للدورة السابقة.

كما يسرني أيضاً أن أعرب عن بالغ التقدير والامتنان لمعالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط على جهوده المُقدّرة في متابعة وتنسيق العمل العربي المشترك وكافة مسؤولي الأمانة العامة للجامعة على ما يبذلونه من جهود حثيثة لإعداد وتحضير الملفات الخاصة بجدول أعمال هذا المجلس. والشكر موصول كذلك لكبار المسؤولين والخبراء على ما بذلوه من جهود في الاجتماعات التحضيرية لهذه الدورة وإعدادهم لمشاريع التوصيات المعروضة علينا.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى على الجميع ما لهذا المجلس من دور ريادي في العمل العربي المشترك بهدف التوصل إلى كتلة عربية اقتصادية واجتماعية موحدة. إن التطورات والأحداث المتلاحقة التي تمر بها المنطقة العربية وآثارها المباشرة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمكتسبات التنموية، تتطلب من مجلسنا جهوداً متزايدة لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه التطورات.

ولا يتحقق هذا المبتغى إلا بإزالة كافة المعوقات التي تواجه التبادلات التجارية البينية والتي سوف تسمح لنا بإنجاز المراحل المتبقية لتحقيق هذا الاندماج والمتمثلة في الاتحاد الجمركي وصولاً إلى سوق عربية مشتركة.

غير أنه ولتحقيق هذا المبتغى، يتوجب علينا كذلك مواصلة العمل في إصلاح وتطوير وتفعيل الأجهزة والمؤسسات والآليات والمواثيق الحالية المنظمة لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع تحديد الأولويات في برامج العمل، وذلك من أجل ترشيد وتفعيل عملنا وتمكينها من أداء مهامها في ظل قواعد الفاعلية والشفافية وبما يجعلها أقرب إلى تطلعات المواطن العربي، موازاة مع تعزيز دور الأمانة العامة لإعداد وعرض البنود الخاصة بالمجلس وضرورة التزام الدول الأعضاء بالقرارات الصادرة عنه.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المتأمل فيما حققته البلدان العربية على مستوى التنمية الاقتصادية يدرك جيداً مدى تبعيتها للعالم الخارجي في استهلاك المعارف والمنتجات الأساسية، إضافة للتأخر التنموي والقصور النسبي في معدلات ومستويات الاندماج والتكامل الاقتصادي مع تسجيل نقص في روابط التكامل الانتاجي بينها، وهذا بالرغم من أنها من بين أغنى المناطق من حيث المقومات الطبيعية والبشرية.

لذا فإنه من الضروري استكمال إرساء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لبناء كتل اقتصادي عربي منيع يحفظ مصالح المواطن العربي ويدعمه في النهوض باقتصادياته. وعليه، ونظراً للمرحلة الصعبة التي تمر بها اقتصاديات الدول العربية في ظل المناخ الاقتصادي الراهن، موازاة بالتراجع الكبير لأسعار النفط ومعدلات النمو، يتوجب علينا تفعيل وتعميق التكامل الاقتصادي العربي وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة مع تحديد الأولويات والتركيز على مجالات العمل المشترك ذي الأثر الإيجابي السريع والملموس على الشعوب العربية.

لكن ولتحقيق التكامل الاقتصادي الذي نطمح إليه، لا بد من الحرص على إعطاء المواضيع الاجتماعية نفس الأهمية التي نوليها للمواضيع الاقتصادية وذلك لما للجانب الاجتماعي من انعكاسات مباشرة على الحياة اليومية للمواطن العربي في شتى المجالات الاجتماعية والتنموية.

وأخص بالذكر أساساً المواضيع التي تهتم الأطفال، الشباب، المرأة والطبقات المحرومة والمعوزة وذلك بتحسين الظروف المتعلقة بكل هذه الفئات من تعليم وتكوين، فضلاً عن الحد من البطالة ومكافحة الفقر. وفي هذا الصدد، تحرص الجزائر بقيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على تكريس الاستقرار، والاستمرار في سياسة الدعم الاجتماعي، من خلال مرافقة كل هذه الشرائح لاسيما منها الشباب والمرأة وذلك بإشراكهم في جميع مستويات المسؤولية والمساهمة في صنع القرار.

كما لا يفوتني ضمن هذا المسعى إلا أن أشير إلى ما كرسه الدستور الجزائري في إطار ترسيخ الديمقراطية التشاركية، استكمالاً لدعم المرأة الجزائرية في المساهمة في العمل السياسي، مناصفةً مع الرجل على جميع المستويات مع تولي مناصب ذات أهمية عليا.

على سبيل المثال، تحتل المرأة الجزائرية المرتبة 56 على المستوى العالمي في مشاركتها في العمل السياسي، حيث تتواجد بنسبة متساوية مع الرجل داخل البرلمان وبنسبة مقبولة ضمن الطاقم الحكومي.

فيما يخص المجال الاقتصادي، فإن عدد المتعاملات الاقتصاديات الجزائريات ما فتئ يرتفع من سنة لأخرى، حيث كان عددها في سنة 2016، 137 ألف من أصل مجموع مليون و870 ألف مقاول.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

وبالموازاة مع المجهودات الداخلية، للجزائر نفس الحرص في تطوير أواصر التعاون العربي المشترك في كافة المجالات وذلك إيماناً منها بأن تطوير التعاون العربي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتنمية سوف يُعمّق الروابط بين بلداننا من خلال تحقيق التكامل المنشود وإحداث نقلة نوعية في مختلف المجالات وذلك خدمةً للمصالح العليا لأمتنا العربية.

ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى أن يكون جدول أعمال هذه الدورة المعروض أمامنا، بما يتضمنه من مواضيع هامة، فرصة سانحة لتمتين أسس ومحاور التكامل الاقتصادي والاجتماعي وكذا تعزيز المشروعات العربية المشتركة الكبرى التي أقرتها مختلف القمم العربية العادية والتنمية وذلك بعد دراسة وبلورة قرارات للمواضيع الهامة التي يتضمنها جدول أعمال هذه الدورة والمتمثلة في النقاط الأساسية التالية:

- الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورتها (28) المُقرّر عقدها بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

- التعاون بين منظمتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية.

- الاستثمار في الدول العربية.

- مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي.

- التعاون العربي الدولي في المجالات التنموية والاجتماعية.

- البرلمان العربي للأطفال.

أتمنى أن يُكلّل اجتماعنا هذا بنتائج إيجابية قد تساهم في الإسراع بخطوات التنمية لتحقيق الأهداف المرجوة وأن يفضي إلى قرارات تؤدي إلى تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية لتلبية متطلبات شعوبنا لمعيشة أفضل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،